# المسار النموذجي لتدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة على وفق معايير الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي

**هناء عواد حسين** — الباحثة
**أ.م.د علي محمد ثجبل المعموري** — المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

**المستخلص**

في ظل عالم اليوم المتسارع والمليء بالمخاطر يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الحيوية عرضة للمخاطر ، وعلى الاجهزة المعنية بالرقابة الاشرافية على عمل المصارف ان تأخذ دورها الفاعل والمؤثر في وضع المصارف على المسار الصحيح والمتوافق مع المناهج المعتمدة عالميا . وتكمن مشكلة البحث في ضعف الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف بشكل عام والمصارف الخاصة بشكل خاص ، ومحدودية عملية تدقيق الاداء المنفذة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي بالرقابة على المصارف وفقا لأساليب تدقيق الاداء الذي تتبعه الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، واستند البحث في حل مشكلاته الى فرضيتبن الاولى : قصور اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي وفقا لمعايير الرقابة الاشرافية المتبعة دوليا يضعف المنظومة المصرفية ويعرضها لمخاطر تهدد استمرارها وتقلل من مستوى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة في البلاد. والثانية يسهم تدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي في تفعيل دوره بأتجاه تطوير آلياته الاشرافية والرقابية وضمان الارتقاء بأساليب الرقابة على المصارف بما يكفل النهوض بالقطاع المصرفي ودعمه.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها : ان التنسيق والرقابة بين الاجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة الاشرافية للبنوك المركزية على المصارف وخصوصا المصارف الخاصة عاملان مهمان لتنمية الاقتصاد في البلاد للدور الرئيسي الذي تلعبه المصارف في بناء اقتصاد متين .

**ABSTRACT**

With today's rapid and full of dangers the world banking sector is one of the most vital sectors at risk, and on the supervisory bodies responsible for monitoring the work of banks to take an active role in influencing the banks and put on the right track and is compatible with internationally approved curriculum. The lie of the research problem in the weak supervisory role of the Central Bank for banks in general and private banks in particular, limited the process of performance audit carried out by the Federal Office of Financial Supervision in auditing oversight role of the Central Bank control over the banks, according to the methods of performance audit followed by the upper bodies of financial control and accounting, And it was based on research in solving its problems first Frditbn underperformance supervisory of the Central Bank in monitoring the banking system, according to the standards of supervisory control followed internationally weaken the banking system and displays it to the risk of threatening the continuation and reduce the

level of its contribution to the achievement of the target of the country's economic development. The second and contributes to audit the performance of supervisory role of the Central Bank in its role towards developing supervisory and regulatory mechanisms and to ensure the upgrading of the methods of control over the banks in order to ensure the advancement of the banking sector and support .
The research has come to a set of conclusions , including the coordination and supervision of the Supreme Audit Institutions and supervisory control of central banks to banks and private banks, especially important factors for the development of economy in the country, the key role that banks play in building a strong economy.

**المقدمة**

تعد البنوك المركزية العمود الفقري للقطاع المصرفي ولها اثر بارز في النشاط الاقتصادي ، وتخضع المصارف والمؤسسات المالية لأشراف ورقابة البنك المركزي وفق معايير الاشراف والرقابة المتبعة عالميا ، اذ تتطلع معظم الدول الى تقوية انظمة الرقابة والاشراف على قطاع المصارف وتعميق السيادة المصرفية للبنوك المركزية من خلال مجموعة من القواعد الاحترازية والضوابط والاليات الرقابية التي تحكم وتقيد اعمال المنظمات المصرفية وتنظيم مهنة المصارف.

وان عملية تدقيق الأداء التي يضطلع بها ديوان الرقابة المالية الاتحادي هي دراسة مستقلة وموضوعية وموثوق بها ، أذ يسعى تدقيق الاداء الى تقديم معلومات وتحليلات وتوصيات للتحسين ، اذ هدف البحث الى بيان الاطار العام للدور الاشرافي الذي تمارسه البنوك المركزية على اعمال المصارف ومنها المصارف الخاصة ومحاولة فهم اليات تدخل المؤسسات الاشرافية في مراقبة النشاط المصرفي ، واخضاع عملية تدقيق الاداء لعملية تحليلية مع ابراز محور معوقات العملية ومعالجة المشاكل الناتجة عن عملية التدقيق ، وبيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تحسين مستوى اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف لاسيما المصارف الخاصة .

**المحورالاول : منهجية البحث والدراسات السابقة**

**١-١ منهجية البحث**

**١-١-١ مشكلة البحث :-** يتناول البحث المشاكل التالية :

١. ضعف الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف بشكل عام والمصارف الخاصة بشكل خاص وفقا لاسلوب الرقابة الاشرافية المتبعة عالميا مما يؤدي الى عدم التزام المصارف بالقولتين والانظمة والتعليمات التي تحكم عمله واثرها السلبي على المنظومة المصرفية .
٢. محدودية عملية تدقيق الاداء المنفذة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي بالرقابة على المصارف وفقا لأساليب تدقيق الاداء الذي تتبعه الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ادى الى عدم تحديد المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بصورة واضحة .

**١-١-٢ اهمية البحث :-**

تتعلق اهمية البحث بأهمية الرقابة المصرفية لارتباطها بقطاع حيوي في الاقتصاد ومفصل مهم من مفاصله الا وهو قطاع المصارف لاسيما وان المصارف الخاصة اصبحت تنافس وتشارك القطاع العام في ممارسة الصيرفة التجارية والانشطة الاستثمارية مما انعكس على تزايد عدد المصارف وتوسيع الهيكل المصرفي ، كما تتجلى اهمية البحث في اهمية الاسهام بتسليط الضوء على دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي بالرقابة على المصارف الخاصة وفقا لمعايير الاشراف والرقابة المتبعة عالميا الامر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام لسلامة ومتانة هذا القطاع الحيوي ولتحسين مستوى ادائه.

**١-١-٣ هدف البحث :-**

يسعى البحث لبيان الاطار العام للدور الاشرافي الذي تمارسه البنوك المركزية على اعمال المصارف ومنها المصارف الخاصة ومحاولة فهم اليات تدخل المؤسسات الاشرافية في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب اداء المصارف ، واخضاع عملية تدقيق الاداء لعملية تحليلية مع ابراز محور معوقات العملية ومعالجة المشاكل الناتجة عن عملية التدقيق والمساهمة في زيادة الوعي الادراكي لدى القائمين على عملية تدقيق الاداء بتبني سياسات أكثر فاعلية .

**١-١-٤ فرضية البحث :-** يستند البحث في حل مشكلاته الى الفرضيتن الاتيتين :

١- قصور اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي وفقا لمعايير الرقابة الاشرافية المتبعة دوليا يضعف المنظومة المصرفية ويعرضها لمخاطر تهدد استمرارها وتقلل من مستوى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة في البلاد.

٢- يساهم تدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تفعيل دوره بأتجاه تطوير آلياته الاشرافية وضمان الالتزام والارتقاء بأساليب الرقابة على المصارف بما يكفل النهوض بالقطاع المصرفي ودعمه .

**١-١-٥ الحدود المكانية والزمانية : -**

**الحدود المكانية :** تم اختيار ديوان الرقابة المالية الاتحادي والبنك المركزي العراقي ميدانا للتطبيق العملي .

**الحدود الزمانية :**التقارير والاحصائيات والوثائق والمستندات الصادرة لتأمين الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف الخاصة ، وتقارير تقويم الاداء التي اجراها البنك المركزي وتقارير تدقيق الاداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان للفترة من ( ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ ) والدراسة التي قام بها الديوان حول نشاط المصارف الخاصة في العراق بحسب توافر البيانات.

**١-٢ الدراسات السابقة:-**

**١. دراسة الحسيناوي / ٢٠١٢ بعنوان (مدى توافر متطلبات الرقابة الاشرافية في المؤسسات الاشرافية في الموسسات المصرفية على وفق مقررات بازل ٣ )**

هدفت الدراسة الى بيان مدى امكانية تطبيق مقررات بازل (٣) والالتزام بها من قبل المصارف العاملة في العراق ، وتعزيز دور البنك المركزي في الاشراف على المصارف لمراقبة المخاطر التي تتعرض لها ، وتمثلت مشكلة البحث ضعف كفاية راس المال وعدم التحوط للمخاطر المصرفية من قبل جميع المصارف العاملة في البيئة المحلية والذي يؤدي الى احتمالية التعثر المصرفي وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها: لو طبقت تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ والتي تتوافق مع مقررات بازل II ، لكان من الممكن توافر متطلبات الرقابة الاشرافية على المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل III ، والوصول الى تطبيق تلك المقررات حسب البعد الزمني المقر من لجنة بازل والذي وضع للمصارف في العالم لتطبيقه .

**٢. دراسة مبارك /٢٠٠٥ بعنوان آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**

هدفت الدراسة الى توضيح الاطار العام لدور الرقابة المصرفية التي تمارسه السلطات الاشرافية على اعمال البنوك التجارية ومحاولة فهم آليات تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المصرفي ، فضلا عن متابعة مختلف جوانب اداء البنوك ، ومحاولة فهم وتحليل الاتجاهات التي تركز عليها المعايير الدولية للرقابة المصرفية ، طرحت الدراسة المشكلة من خلال الاسئلة : ما هي اهم جوانب الرقابة المصرفية التي تحضى باهتمام معظم البنوك المركزية عبر العالم ، وفيما تمثل أليات الاشراف على اعمال البنوك ،واهم نتائج التي جاءت بها الدراسة : ان معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية هي اكثر من كونها مجرد معايير احترازية تهدف الى تطوير الاليات الاشرافية والرقابية على المصارف وانما هي في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي .

**٢- دراسة ( James سنة 2009)**

**Global Banking Regulation & Supervision : What Are The Issues And What Are The Practices**

**بعنوان (تنظيم العمل المصرفي العالمي والاشراف : ماهي القضايا وما هي الممارسات)**

هدفت الدراسة الى تقديم لمحة عامة عن الاتجاهات في التنظيم المصرفي والرقابة في البلدان في جميع انحاء العالم ، حيث شهدت الكثير من دول العالم خلال العقدين الماضيين وعلى حدأ سواء تغيرا ونموا هائلا في القطاع المالي ، كما قد شهدت دول مختلفة اضطراب في الاقتصاد وانهيار للمصارف مما اثر على النشاط الاقتصادي ، وخلصت الدراسة استنتاج : اهمية النظام المالي والمصرفي في الاقتصاد واهمية الرقابة والاشراف المصرفي ودور الصناعة المصرفية في صميم النظام المالي في البلدان حتى في البلدان التي لها دور ضئيل للائتمان في القطاعات المالية الاخرى.

## ٢.المحور الثاني : الجانب النظري:

### ٢ -١ الاطار النظري لتدقيق الاداء والاطار العام للرقابة الاشرافية للبنوك المركزية

#### ٢-١-١ مفهوم وتعريف تدقيق الاداء :

يمثل تدقيق الاداء تحليلا للأداء الفعلي قياسا الى ما تم تحقيقه في الفترات السابقة حيث تشمل تحليلا للعلاقات واجراءات الاستقصاء والتصحيح ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات وكذلك مراجعة الاداء الوظيفي او اداء النشاط (Whittington ,2005: 2).

وعرف ديوان الرقابة المالية الاتحادي تدقيق الاداء "فحصا موضوعيا تشخص به السياسات والنظم وادارة العمليات في الجهات الخاضعة للرقابة ، ويقارن من خلاله الانجاز بالخطط والنتائج بالمعايير والممارسة بالسياسة ، بغية كشف الانحرافات السلبية والايجابية وبيان اسبابها ، والتأكد من ادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة ، وتحديد اسباب التبذير والاسراف وسوء الاستعمال والاستغلال ، ووضع الاقتراحات التي تعالج اوجه الانحرافات في سبيل توجيه الاداء على نحو تحقيق فاعلية وكفاءة واقتصاد او توفير اكبر" ( دليل تقويم اداء البرامج والسياسات، ٢٠١٣: ٢) .

**٢-١-٢اهداف تدقيق الاداء**

يهدف تدقيق الاداء الى تعزيز المسائلة وتطوير الادارة في القطاع العام" وذلك عبر تحقيق الاهداف التالية : .( دليل رقابة الاداء ، ٢٠١٢ :١٤).

١. ابلاغ السلطة التشريعية بنتائج اعمال الرقابة لمساعدتها على ممارسة صلاحيات المسائلة العامة تجاه السلطة التنفيذية في شأن ادارة المال العام .
٢. مساعدة السلطة التنفيذية ومراكز صنع القرار في الدولة على تقييم جودة السياسات المتبعة وتحديد مواطن الضعف فيها لتصحيح مسارها واتخاذ القرارات الكفيلة بتطويرها.
٣. توجيه الجهات والوحدات الخاضعة للرقابة نحو افضل السبل لتطوير ادائها وترشيد استخدام مواردها وتحسين طرق ادارتها بغاية تحقيق اهدافها

**٢-١-٣ معايير تدقيق الاداء Auditing standards of performance**

ان تحديد معايير واضحة ودقيقة وموضوعية يسهل مهمة التدقيق وتصبح النتائج المرجوة اكثر احتمالا . وحتى يمكن لأليات عملية تدقيقي الأداء ان تبدأ اولا بوضع معايير للأداء المطلوبة ، اذ تتطلب عملية تدقيق الاداء توفر مجموعة من المعايير لغرض الوقوف على مستوى الاداء الذي حققته الوحدة الاقتصادية ومدى التطور الحاصل في جوانب نشاطها، وعند وضع المعيار او اقراره يجب صياغته بصورة جيدة لا تحتمل اللبس. المعيار مقياس مؤسس وثابت يستعمل في تحديد مستوى النوعية ومستوى الانجاز ( Fredman ,2000 :649) .

ويقصد بالمعيار التدقيقي (Standard) مستوى الاداء المتوقع لهدف معين ، اما الاداء (Performance) فيشير الى القدرة على الاقتراب من الاهداف باستخدام الموارد المتاحة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفاعلية (طه ٢٠٠٧، ص٧٠٠).

**٢-١-٤ مراحل تدقيق الاداء**

تمر عملية تدقيق الاداء بعدة مراحل من اجل النهوض بمهام التدقيق من خلال المراحل الاتية:

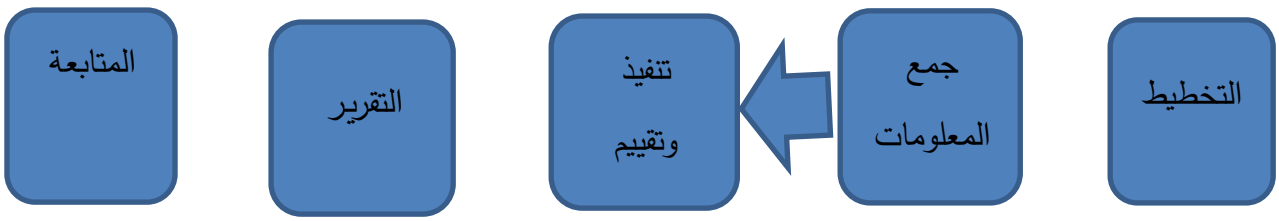

**٢ -١-٤-١ مرحلة التخطيط لعملية تدقيق الاداء :**

يقصد بتخطيط تدقيق الاداء تحديد الاهداف والنتائج المتوقع تحقيقها في فترة زمنية ، وعليه فإن عملية التخطيط لتقويم الأداء تتضمن مرحلتين أساسيتين هما:-( دليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات، ٢٠١٣ :١٠-٢٧)

**١. التخطيط الستراتيجي:**

يعمل التخطيط الستراتيجي على تذليل الصعوبات عند اختيار المهام حيث يساعد التخطيط الجيد على اختيار المهام الاكثر اهمية واعطائها الاولوية في التدقيق . ويعد الخطيط الستراتيجي بمثابة القاعدة التي يبنى عليها انتقاء وجدولة مهام تدقيق الاداء بما يساعد في تحقيق دور الجهاز واهدافه . والذي تتمثل خطواته وحسب ما ورد بمعيار الأنتوساي للأجهزة الرقابية العليا التوجيهات التنفيذية للرقابة المالية على الأداء بالاتي: (ISSAI 3000:42)

**٢ . التخطيط لعملية تدقيق الاداء التفصيلية :**

ان عملية تخطيط تدقيق الاداء يتضمن ثمانية مراحل رئيسية مترابطة بمعنى ان كل مرحلة تعتمد على المرحلة السابقة لها وكما يلي :- (دليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات : ٢٠١٣)

**تحليل المشكلة و تحليل المخاطر واهداف التدقيق ومشاكل التدقيق واسئلة التدقيق ومعايير التدقيق وجمع البيانات والتخطيط للموارد.**

**٢-١-٤-٢ مرحلة جمع المعلومات**

تعد الجودة في تجميع البيانات والتوثيق امرا حيويا وعلى المراقب ان يكون مبدعا ومرنا وحذرا في بحثه عن الادلة الكافية ومن المهم الحفاظ على مسافة موضوعية تجاه المعلومات المقدمة ، لكن عليه ايضا ان يتقبل وجهات نظر الاخرين وحججهم وان يبحث عن المعلومات من مصادر مختلفة ومن اصحاب مصالح مختلفين (ISSAI 3000 :58)

**٢-١-٤-٣ مرحلة تنفيذ وتقييم العمليات التدقيقية**

ان تنفيذ تدقيق الاداء هي المرحلة التي يتم فيها جمع وتحليل البيانات لمقارنة الممارسات او العمليات الفعلية بالمعايير المقررة للمهمة في مرحلة التخطيط والتواصل الى ادلة كافية وملائمة لتأييد النتائج والتوصيات التي سيتضمنها تقرير تدقيق الاداء وذلك خلال اتباع الخطة التنفيذية المعدة في مرحلة التخطيط التفصيلي (القيسي ، ٢٠٠٥ :٥٨)

**٢-١-٤-٤ مرحلة التقرير**

يشرع فريق تدقيق الاداء في اعداد المسودة الاولى للتقرير قبل الانتهاء الاعمال الميدانية وتكون المسودة الاولية التي يتم اصدارها مترابطة مع اوراق العمل وادلة الاثبات ويكون من الضروري عرض النتائج الاولية

للتدقيق يشكل غير رسمي على الجهة الخاضعة للتدقيق في اجتماع اختتام مهمة التدقيق للمناقشة (دليل رقابة الاداء ٢٠١٢ :٥٧). اما التقرير النهائي يتضمن عرضاً كلياً لرأي الرقيب حول النتائج التي حصل عليها جراء قيامه بالفحص وطبقاً للمعايير التي تم اختيارها ويتضمن أهداف ونطاق ومنهجية التدقيق ويجب إن يشير إلى النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها وكذلك التوصيات المقترحة لمعالجة نقاط الضعف ولتحسين وتطوير الأداء (الحديثي، ٢٠١٢ :٦٦) .

**٢-١-٤-٥ مرحلة المتابعة**

ان الهدف الاساسي من هذه المرحلة هو التحقق من الاثر التدقيقي لعمل الجهاز في تحسين اداء الحكومة او القطاع العام من خلال تنفيذ توصيات التدقيق وبجهود اعضاء الجهاز ، حيث توجد ثلاث انواع اساسية من نشاطات المتابعة وهي : (القيسي ، ٢٠٠٥، ٧٢)

١. **المتابعة عن كثب** : وهي متابعة نشاطات الجهة الخاضعة لتدقيق الاداء في تنفيذ توصيات تدقيق الاداء بأستمرار وجنبا الى جنب بما يؤدي الى تحقيق الفهم الكامل للتوصيات والتغلب على اية معوقات للتنفيذ الصحيح
٢. **المتابعة المكتبية** : وتتم من خلال الحصول على تقارير دورية متزامنة من الجهة الخاضعة للرقابة عن مراحل التقدم في تنفيذ التوصيات .
٣. **المتابعة الميدانية** : وتتضمن العمل الميداني المكثف للتحقق من تنفيذ التوصيات ميدانيا كما يجب ، والتحقق من اية نقاط سلبية جديدة واية مشاكل قد برزت لاحقا .

**٢-٢ الاطار العام للرقابة الإشرافية للبنوك المركزية**

تحتل البنوك المركزية موقعا متميزا في النظام المصرفي والنقدي للدول بمختلف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية ، حيث تعمل كل دولة على تكييف قواعدها المصرفية بما يلائم اوضاعها المالية والاقتصادية ، وسميت بالبنوك المركزية لأنها تقع على قمة الجهاز المصرفي وتقوده .

**٢-٢-١ مفهوم البنك المركزي Central Bank Concept**

ان مفهوم البنك المركزي " هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد ، ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي ، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي " (يوسف ،٢٠١٤ :٧٦) . ان البنك المركزي هو "قلب النظام المصرفي ومصرف الدولة ومستشارها ، فهو المشرف والمراقب على النشاط المصرفي وعلى اعمال المصارف المرخصة للتأكد من التزامها بالقوانين والانظمة النافذة وتأسسها الدولة لتتولى عملية الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي ، ويكون رأسمالها ما تخصصه الدولة وكذلك من ودائع المصارف التجارية" (الغبان ،٢٠١٣ : ٢٥،).

**٢-٢-٢ وظائف البنك المركزي** : للبنك المركزي عدة وظائف يقوم بها ومنها الدور الاشرافي والرقابي على المصارف والتي ستكون محور هذا البحث وادناه الوظائف التي يقوم بها :

١. **وظيفة الاصدار النقدي Monetary Issue**

وقد سارت وظيفة الاصدار النقدي جنبا الى جنب مع تطور نظام البنوك المركزية ، وحتى اوائل القرن العشرين كان البنك المركزي يعرف بأنه "بنك الاصدار"(الحلاق والعجلوني ،٢٠١٠ :١٤٣)

٢. **الرقابة على الائتمان المصرفي Surveillance on Bank Credit**

يقوم البنك المركزي بالرقابة على الائتمان ، والرقابة على الائتمان يقوم بها البنك من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية ولهذه السياسة ادواتها الخاصة بها والتي يستخدمها البنك المركزي في عرض النقد ، وتعد عملية الائتمان ذات اهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي (الدوري والسامرائي ،٢٠١٣ :٧٣).

٣. **البنك المركزي بنك البنوك والملجأ الاخير للإقراض Central Bank Lender of Last resort**

هي احدى اهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في العمل المصرفي ، من اجل توافر الحماية والضمان للمصارف ، اذ لا يتعامل البنك المركزي مع الافراد والشركات بل مع المصارف والتي بدورها تتعامل مع الافراد والشركات ( كنعان ، ٢٠١٢ :٢٥٧) .

٤. **الاشراف والرقابة على المصارف :**

الوظيفة المنبثقة من وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك هي وظيفة الاشراف والرقابة على المصارف، وان هذه الوظيفة تعتبر من اهم وظائف البنك المركزي في الوقت الراهن ، وادركت البنوك المركزية في كثير من دول العالم اهمية وظيفة الاشراف على المصارف بعد الازمات التي تعرضت لها وعدلت الكثير من تلك الدول قوانين مصارفها المركزية او بالأحرى اضافت مواد تعطي البنوك المركزية قوة وصلاحية اكبر في مجال الاشراف على المصارف وذلك بغرض التأكد من انها في وضع مالي سليم وقادرة على الوفاء بالتزاماتها (الدوري والسامرائي ، ٢٠١٣ :٦٨).

**٢-٢-٣ اهداف الرقابة الاشرافية :**

على الرغم من اختلاف نظم الرقابة المصرفية في دول العالم ، الا انه يوجد اتفاق عام على اهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية نلخصها فيما يلي : ( Macdonald & Koch ,2006:4 )

١) ضمان السلامة والامان للمصارف والادوات المالية :
٢) بناء نظام مالي كفوء وتنافسي:
٢) تحقيق الاستقرار النقدي
٣) صيانة وسلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني :
٤) حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان

**٢-٢-٤ المعايير التي ترتكز عليها الرقابة الاشرافية**

ان سياسة الاشراف المصرفي المتبعة من قبل البنوك المركزية هي سياسة احترازية وتصحيحية تهدف الى تحقيق الاستقرار وسلامة الجهاز المصرفي من خلال تبني احدث المعايير الإشرافية ميدانيا ومكتبيا (يوسف ،٢٠١٤ :١٦٤).

وتستخدم البنوك المركزية العديد من المؤشرات لتقييم اداء المصارف ومن اهمها ما يطلق عليه (CAMEL RATING) بالاضافة الى ان هناك تطبيقات وتطورات حديثة في نظم الرقابة المصرفية

واحداها نظام يطلق عليه (CRAFTE) ومعيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية ، وسيتم استعراض ماجاء في المعايير اعلاه وكالاتي :

**١. معيار CAMEL**

بدأ استخدام هذا المعيار في بداية سنة١٩٨٠ من قبل البنك الفدرالي الأمريكي ، نتيجة الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٢٩ م ، اذ تعد من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر CAMEL، واثبتت النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف وتقييم مدى سلامتها المصرفية ، (Capelle,2004 :78).

هذا المعيار في البداية كان يمثل الحرف الاول للخمس نسب التالية باللغة الانكليزية : (حسن ،٢٠١١ :١٢٠)

١. كفاية راس المال Capital Adequacy وذلك للحكم على مدى كفاية راس المال لتغطية الاخطار.
٢. جودة الموجودات Assets Quality وذلك للتأكد من جودة القروض لتقليل مخاطر عدم السداد .
٣. كفاءة الادارة Management وذلك بقياس كفاءة ادارة المصرف وكفاءة ادارة الانشطة والعمليات بصفة عامة .
٤. الربحية Earnings وذلك بتحقيق المصرف ربحية مناسبة كعائد على اجمالي الموجودات .
٥. السيولة Liquidity وللحكم على مستوى السيولة بالمصارف تستخدم مؤشرات نسبة القروض الى الودائع ونسبة التداول (الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة).
٦. كما تم اضافة عنصر سادس هو درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk ليصبح اسم المعيار (CAMELS) ويختص هذا العنصر بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية للمصارف، (بوخلخال ،٢٠١٢ :٢٠٩).

**٢. معيار CRAFTE :**

هذا المعيار من المعايير الحديثة التي اوصى بها الباحثين للقيام بتقييم وتصنيف المصارف. ويمثل الحرف الاول من المؤشرات التالية : (الامام والشمري ،٢٠١١ :٣٦٥)

١. حوكمة الشركات Corporate Govern يشير مفهوم حوكمة الشركات الى مجموعة القواعد والحوافز التي يتم من خلالها توجيه ورقابة ادارة الشركة وصولا الى تعظيم كل من الربحية وقيمة الشركة طويلة الاجل لمنفعة المساهمين واصحاب المصالح ،
٢. ادارة المخاطر Risk Management : لقد ركزت الصناعة المصرفية منذ البداية في مضمونها على فن ادارة المخاطر Risk Management Art وعدت موضوع ادارة المخاطر فن وعلم اذ ان اي مصرف يرغب في عوائد عالية عليه ان يتحمل مخاطر اعلى وبالعكس
٣. جودة الموجودات Assets Quality : تستخدم للتأكد من جودة القروض لتقليل مخاطر عدم السداد ، حيث يتم تصنيف القروض الى ديون دون المستوى العادي و قروض مشكوك في تحصيلها و ديون معدومة (حسن ، ٢٠١١ :١١٩).

٤. الرافعة المالية وادارة السيولة وراس المال **Financial Leverage – Capital and Management Liquidity** : الرافعة المالية هي نسبة الاموال المقترضة الى راس ماله الكلي وكلما زادت هذه النسبة تؤدي الى زيادة المخاطرة ، ومخاطر الرافعة المالية ينجم عن الاعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود الى اعتماد المصرف على اموال مقترضة .

٥. الشفافية Transparency : تعتبر الشفافية من المهام الاساسية التي تقع على عاتق ادارة البنك وتشكل جزا مهما من مسؤوليتها . وتعرف الشفافية بأنها الافصاح عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بما يمكن مستخدمي تلك المعلومات من وضع تقييمات دقيقة عن اداء المصرف وموقفه المالي (الربيعي وراضي ، ٢٠١١ :٩٣).

٦. الاداء والربحية . Performance and Earning تسعى ادارة المصارف دائما الى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف ، اذ ان المعيار الاساسي لمدى كفاءة الادارة ، هو حجم الارباح التي تحققها ، فاذا حققت الادارة ارباح اكثر فان ذلك يعني انها اكفأ من غيرها (الغبان ، ٢٠١٣ :٥٩).

**٣. معيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية :**

يقوم هذا المعيار على تحليل النفقات الجارية والإيرادات الحقيقية التي تحققها المؤسسة المالية من مصادر أنشطتها المختلفة كنسبة مئوية لجملة الموجودات خلال فترة محددة كما يوضحها الجدول التالي: ( الدوري ،٢٠١٣: ١٣٦)

الايرادات والنفقات كنسبة معيارية لتقيم المصارف

| إيرادات عن الإئتمان | تكاليف الودائع المطلقة | صافي الدخل من التمويل | عمولات على الخدمات المصرفية | التكاليف الإدارية للعاملين | صافي الأرباح قبل الضرائب |
|---|---|---|---|---|---|
| % من الموجودات | % من الموجودات | % من الموجودات | % من الموجودات | % من الموجودات | % من الموجودات |

المصدر : الدوري ،٢٠١٣ : ١٣٦

هذه المؤشرات يمكن أن تكون مفيدة في الموازنة بين النفقات والإيرادات للمؤسسات المالية، إلى جانب تحليل كفاءة توظيف الموارد من حيث توليد الأرباح، كما تساعد على البحث عن أسباب القصور في البنود التي تدر نسبة متدنية من الأرباح أو بنود الانفاق التي تظهر تجاوزا في المعاملات.

**٢-٢-٥ المنهج الاشرافي للبنوك المركزية**

تخضع المصارف والمؤسسات المالية لأشراف ورقابة البنك المركزي من خلال الرقابة المكتبية والميدانية وفق معايير الاشراف والرقابة المتبعة عالميا بالإضافة الى الرقابة بصيغة التعاون والرقابة بواسطة العقاب وعلى النحو الاتي :

**١. الرقابة المكتبية Offsite Supervision**

تعد الرقابة المكتبية من اهم انواع اساليب الرقابة التي يمارسها البنك المركزي والتي عن طريق فحص وتحليل التقارير والبيانات التي ترفعها المصارف بانتظام الى البنك المركزي وذلك للوقوف على حقيقة المراكز

المالية ودرجة كفاءة ادائها ، كما يراقب التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى المصارف للتأكد من مدى تنفيذ قراراته وخلو نشاط المصارف من اية مخالفة ( ذهبية ، ٢٠٠٧ : ٨٩) .

**٢. الرقابة الميدانية Supervision Onsite**

وفيها يقوم مفتشو البنك المركزي بزيارات ميدانية الى البنوك والمؤسسات المالية للتحقق من سلامة البيانات المالية والتقارير الدورية التي تزود بها المصرف ، وكشف اي تجاوزات او انحرافات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها ، وتختلف دورية الزيارات التفتيشية من بنك او مؤسسة مالية لأخرى حسب تصنيف مخاطرها ( يوسف ، ٢٠١٤ :١٦٨).

**٣. الرقابة التعاونية**

الرقابة التعاونية تقوم على اساس تعاون كوادر البنك المركزي مع ادارة المصرف في دراسة المشاكل التي يواجهها واقتراح الطرق المناسبة لحلها (فرج ،٢٠٠٨ :١٤). اذ يشترك البنك المركزي مع المصارف في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك مع الاجراءات الوقائية قبل حدوث الخطر (الصيرفي ،٢٠٠٦ :٢١).

**٤. الرقابة بواسطة العقاب**

وتسمى بالرقابة الزجرية ، اذ ان البنك المركزي في اي دولة هو المكلف بالرقابة على نشاط المصارف العاملة والمحافظة على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي ، فلم تكتفي النصوص القانونية بمنحه سلطة الرقابة التوجيهية بل منحته حق فرض العقوبات والتي من شأنها الزام واجبار المصرف المخالف للقوانين والتعليمات والانظمة والسير في المسار الصحيح (الطويل ورباح ،٢٠٠٠ :٢٦).

**٢-٢-٦ مبادئ لجنة بازل في الرقابة والاشراف على المصارف :**

نشأة لجنة بازل حول الرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية في ديسمبر من عام ١٩٧٤ ومقرها مدينة بازل بسويسرا وذلك بمبادرة من لجنة قواعد وتطبيقات المراقبة على العمليات البنكية وممثلي البنوك المركزية لمجموعة الدول لصناعية العشر Group of ten ( المانيا ، بلجيكا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، ايطاليا ، فرنسا ،المملكة المتحدة ، اليابان ، السويد، سويسرا ، لكسمبورغ وكندا) من اجل الوصول الى رقابة مصرفية فعالة. ، وتعتقد لجنة بازل للرقابة المصرفية أنه في حال تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة، فإن ذلك سوف يساعد في تحقيق الاستقرار المالي في البلد الذي يقوم بتطبيقها (الرضي ،٢٠٠٥، ٢) .

ويمكن تلخيص الاحكام والمتطلبات الفعالة التي حددتها لجنة بازل للاشراف المصرفي بالاتي:

١. **معيار كفاية راس المال**

اتخذ معيار كفاية راس المال اهمية متزايدة منذ اقرته لجنة بازل عام ١٩٨٨ واصبح لزاما على المصارف الالتزام به كمعيار عالمي او دولي يدل عل متانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المودعين فيه (عبد الحميد،٢٠٠٥ :٤٠).

**٢. ادارة المخاطر الائتمانية**

على الجهات الرقابية التاكد من ان عمليات الاقراض والاستثمار التي تقوم بها المصارف تتم بشكل موضوعي وبالارتكاز على مبادئ سليمة (يوسف،٢٠١٤ :١٦٩) .

**٣. ادارة مخاطر السوق :**

على الجهات الرقابية التأكد من ان لدى المصارف نظما تتيح قياسا دقيقا لمخاطر السوق ومتابعتها والسيطرة عليها بشكل كاف ( مجلة الدراسات المالية والمصرفية : ٢٠١٤، ١٥).

**٤. ادارة المخاطر الاخرى:**

على الجهات الرقابية التأكد من ان لدى البنوك اجراءات عمل شاملة وفعالة لأداره المخاطر والاحتفاظ برأس المال كافي لتغطية هذه المخاطر (الرضي ، ٢٠٠٥ :١١).

**٥. الضوابط والرقابة الداخلية :**

ينبغي مراقبة واختبار عمليات ادارة المخاطر بشكل مستمر من قبل اجهزة رقابة داخلية مستقلة ومن مراقبين من خارج المصرف ، وذلك لضمان ان المعلومات التي يتم بناء القرارات عليها دقيقة وتعكس سياسات الادارة (اتحاد المصارف العربية ،٢٠١٠ : ٢٢٤) .

**المحور الثالث : الجانب التطبيقي**

**٣-١ نبذة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي والبنك المركزي العراقي**

ان المرحلة التي يمر فيها العراق اليوم يجب ان لا يقف دور عملية الرقابة فيه على مجرد التدقيق المستندي والانتقادي بل من الضروري ان يمتد ليشمل تدقيق الاداء لتدقيق الكفاءة والفاعلية من اجل ان تكون الرقابة عونا للقائمين على امور الاقتصاد الوطني ويساعدهم على اجتياز الازمات بأقصى سرعة ممكنة ، لذا يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل احكام الرقابة على المال العام وحسن استخدام وتوزيع الموارد المتاحة وتوزيعها بما يحقق النمو والاستقرار الاقتصادي في ظل اطار عمل تتكامل وتترابط فيه اجهزة الرقابة ومؤسساتها مع اجهزة الدولة المختلفة بما يحقق فاعلية العمل الرقابي.

**٣-١-١ نبذة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي ودوره في تدقيق الاداء**

يعد ديوان الرقابة المالية احد مؤسسات الدولة الدستورية وهو يمثل احدى الهيئات المستقلة استنادا الى نص المادة (١٠٠) من الدستور العراقي، ونظمت احكامه خمسة تشريعات منذ تأسيسه سنة ١٩٢٧ ولغاية تأريخه.

حددت المادة (الرابعة) من قانون الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ اهداف الديوان كما يلي :

اولا: الحفاظ على المال العام من الهدر او التبذير او سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه.

ثانيا: تطوير كفاءة اداء الجهات الخاضعة للرقابة.

ثالثا: المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره.

رابعا: نشر انظمة المحاسبة والتدقيق المستندة على المعايير المحلية والدولية وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الادارة والمحاسبة بشكل مستمر.

خامسا: تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ورفع مستوى الاداء المحاسبي والرقابي للجهات الخاضعة للرقابة.

**٣-١-٢ نبذة تعريفية عن البنك المركزي العراقي**

يمارس البنك المركزي العراقي انشطته حاليا استنادا الى القانون رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ برأس المال المصرح به (١٠٠) مليار دينار ، يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي العراقي في بغداد وله فروع في كل من البصرة والموصل واربيل والسليمانية ، الا ان هذين الفرعين يتبعان تقنيا البنك المركزي ويتبعان في كافة الامور الاخرى لحكومة اقليم كردستان ويتم تمويلها من قبل تلك الحكومة .

وبموجب هذا القانون اعطى له الاستقلالية في عمله ويعد البنك المركزي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي ، وان هذه المسؤولية تتأتى من هدف الحفاظ على استقرار النظام المالي من حيث توجيه الائتمان المصرفي وتقوية الوساطة المالية وهي الركيزة المطلوبة لتعبئة الادخارات النقدية وزجها صوب الاستثمار الحقيقي المرغوب في اطار بناء اقتصاد السوق واستقراره والعمل على مكافحة غسيل الاموال ، تتركز الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي وحسب ما ورد في تقاريره السنوية في الاتي :

١. تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية .
٢. العمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق .
٣. تعزيز التنمية المستدامة واتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق .

**اما الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق تلك الاهداف هي :**

- ادارة السياسة النقدية .
- الرقابة على الجهاز المصرفي .

**٣-١-٣ نبذة تعريفية عن المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان**

تعتبر المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان احدى تشكيلات البنك المركزي العراقي منذ تأسيسه بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧ (الملغي) فيما تضمن قانون المصارف رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٠ (الملغي) قيام المديرية بمراقبة النشاط المصرفي .

يتركز النشاط المصرفي للبنك المركزي العراقي على الدور المهم الذي تقوم به المديرية والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

١. تعتبر الجهة المختصة في منح التراخيص والاجازات للمصارف المحلية وفروع المصارف الاجنبية ومثلها للشركات المالية غير المصرفية .
٢. مراقبة النشاط المصرفي العراقي.

### ٣-٢ توجه ديوان الرقابة المالية الاتحادي في اهمية تدقيق اداء البنك المركزي العراقي

يعد القطاع المصرفي اكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بالمتغيرات الاقتصادية وخاصة الازمات المالية التي يشهدها العالم بين فترات متباينة نتيجة سوء ادارة اقتصاديات الدول المتقدمة النمو ، هذا من جهة ومن جهة اخرى تراجع دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية وزيادة الحدة التنافسية والمهارات المتنامية للعملاء في التفاوض الامر الذي حتم الضغط باتجاه تحسين اداء القطاع المصرفي لدوره الفاعل في متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة ، الامر الذي يتطلب عملية اصلاح اقتصادي متكامل ومترابط بين كل القطاعات الاقتصادية ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون عملية اصلاح اقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق ، ويعد القطاع المصرفي احد اهم الميادين المهمة الذي يؤثر على المجملات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي ، الناتج السلعي ، الدخل القومي ، ... الخ) وتوفير مصادر تمويل رصينة للقطاعات (الزراعية والصناعية والتجارية) مما يتطلب:

١. تعزيز الوعي الرقابي المصرفي من قبل الرقابة الاشرافية للبنك المركزي لدى القائمين بالرقابة والخاضعين لها وذلك يتأتى من البعد النوعي للرقابة المصرفية وليس بمجرد الالتزام بمعدلات ومعايير كمية .
٢. القيام بتقديرات نوعية حول امور اخرى تتعلق بكفاءة ادارة المصرف وقوة انظمته ورقابته الداخلية .
٣. مراجعته التشريعات والسياسات الرقابية والطرائق الاحترازية بما يكفل الاشراف الفعال على الجهاز المصرفي.

لذا يقع على عاتق المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان مسؤولية كبيرة في توجيه ومتابعة اداء الجهاز المصرفي باعتبارها احد اذرع البنك المركزي العراقي ومن هنا جاءت اهمية تدقيق اداء هذه المديرية ، وقد خضعت المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان الى تدقيق الاداء من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لمرتين فضلا عن القيام بدراسة عن واقع المصارف الخاصة العراقية وكما موضح في الجدول الاتي :

تدقيق اداء ودراسة الواقع المصرفي

| السنوات | نوع التدقيق | نتيجة التدقيق | الجهة القائمة بالتدقيق |
|---|---|---|---|
| من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ | تدقيق اداء | اصدار تقرير اداء رقابي | هيئة الرقابة المالية العاملة في البنك المركزي |
| من ٢٠١٠ – ٢٠١٣ | تدقيق اداء | اصدار تقرير اداء رقابي | هيئة الرقابة المالية العاملة في البنك المركزي |
| ٢٠١١– ٢٠١٢ | دراسة احصائية | تقرير دراسة | دائرة الشؤون الفنية والدراسات |

وقد خلصت نتائج التدقيق الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات فضلا عن دراسة نتائج الدراسة الخاصة بتقويم وضع المصارف الخاصة ، الاننا في المحور التالي من البحث سنحاول القيام بتدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي بالاستناد الى احدث معايير الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ودليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات لسنة ٢٠١٣ الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، بهدف تنفيذ المهمة

بعيدا عن المناهج التقليدية وذلك بتحديد المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي لاسيما المصارف الخاصة لكي يساهم تدقيق الاداء بمساعدة الجهة الاشرافية على النشاط المصرفي للنهوض بعملها لخلق جهاز مصرفي قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية المستهدفة.

**٣-٢-١ تدقيق اداء االدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة وفقا لمعايير الاجهزة العليا للرقابة المالية ودليل تقييم اداء البرامج والسياسات (المسار النموذجي لعملية تدقيق الاداء ):**

سيتم في هذا المحور من البحث تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف كما وردت في معايير تدقيق الاداء المعتمدة من قبل المنظمات الدولية ، ووفق دليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات لسنة ٢٠١٣ المعتمد في ديوان الرقابة المالية الاتحادي من اجل الخروج من الاطار التقليدي لعملية تدقيق الاداء ، كما سيتم اعداد برنامج تدقيق مقترح لتدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف ، واقتراح انشاء قسم للشؤون الاقتصادية ضمن دائرة الشؤون الفنية والدراسات في ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

ولغرض انجاز عملية تدقيق الاداء بمهنية وموضوعية ووفقا لما جاء في معايير التدقيق الخاصة بتدقيق الاداء للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) ووفقا لدليل تقويم الاداء للسياسات والبرامج لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١٣ ينبغي اتباع الخطوات الاتية قي انجاز ندقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف :

١. **التخطيط الاولي:** تعتبر هذه الخطوة اكثر الخطوات اهمية ضمن مراحل عملية تدقيق الاداء اذ يتم تحديد المديريات المرشحة للتدقيق والتي تساهم عملية تدقيقها في تحقيق الفائدة المستهدفة من التقرير الرقابي الناتج عن القيام بالمهمة من اجل وضع اطار لاحتياجات الاجهزة الاشرافية
٢. **تقييم بيئة المجال المراد تدقيقه** حيث يتم اجراء التدقيق لفهم الكيان وبيئته بما في ذلك الرقابة الداخلية للكيان.
٣. **تقييم عملية ادارة المخاطر والقابلية للتدقيق** ، ان المصارف من خلال ممارسة نشاطها وسعيها لتحقيق اهدافها تتعرض لمجموعة من المخاطر والتي لها تأثير على السير العادي لنشاطها ، واخطار القطاع المصرفي عالية جدا ، وبما ان المصارف تلعب دورا حاسما في الاقتصاد الوطني وتتعامل مع مئات الاف الزبائن ينبغي على البنك المركزي ان يلعب دورا هاما وفعالا في وقت متزامن .
٤. **الخطوط العريضة لمواضيع التدقيق** ، مشكلة وموضوع التدقيق ، تصميم التدقيق ، نطاق التدقيق ، هدف التدقيق ، اسئلة التدقيق ، معايير التدقيق ، ادلة التدقيق ، موارد التدقيق ، المنهجية .
٥. **اكمال ما قبل التقييم وخطة العمل** :على الفريق المشكل لأجراء وتنفيذ مهمة تدقيق الاداء الانتهاء من تقييم بيئة العمل واعداد خطة التنفيذ.
٦. **الدخول في مناقشات مجموعاتية بين اعضاء فريق تدقيق الاداء ووضع اللمسات الاخيرة لاستراتيجية عملية للتدقيق .**
٧. **تطوير خطة التدقيق وضع خطة نهائية للتدقيق** لغرض المباشرة بالتنفيذ الفعلي لعملية تدقيق الاداء.

٨. **عقد اجتماع البدء بعملية تدقيق الاداء** يتم مع اصحاب المصلحة المعنيين بالأمر في البنك المركزي العراقي .

٩. **جمع وتحليل ادلة التدقيق** والتي يمكن من خلالها الوصول الى تحليل الواقع الفعلي للدور الاشرافي للوصول الى النتائج المطلوبة والتوصيات اللازمة .

١٠. **كتابة مسودة التقرير والتماس الجواب واصدار تقرير تدقيق الاداء** .

**٣-٢ -٢ تحليل المخاطر:**

يتم تحليل المخاطر في هذه المرحلة استنادا الى المشكلة الرئيسية التي يواجهها النشاط المصرفي العراقي المتمثلة في ضعف اداء الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي وفقا لمتطلبات الرقابة الاشرافية المتبعة عالميا والمشاكل الفرعية الاخرى المتصلة بها ، وعلى ضوئها سيتم ادراج احتمالية حدوثها وتأثيرها، والخطر المحتمل لحدوثها ، وما هي استجابة الجهة الخاضعة للتدقيق لتلافيها، وما هو الخطر المتبقي والاولوية في عملية تدقيقها ، وعليه سيتم الاستعانة بالنقاط والمشاكل المشخصة التي حددت من الدراسات والبحوث التي قدمت سواء عند اجراء الديوان لمهمة تدقيق الاداء ام الدراسات والبحوث والندوات المصرفية لتحديد مصفوفة المخاطر ، وقد تم تشخيص المشاكل التالية :

١. عدم الالتزام بتطبيق معيار CAMEL في تقييم المصارف.
٢. صعوبات في تطبيق مقررات بازل (١، ٢ ،٣).
٣. سياسة التمييز بين المصارف الحكومية والخاصة.
٤. ضعف في مستوى الاداء المصرفي ومخالفة القوانيين .
٥. ضعف الثقة المحلية بالقطاع المصرفي الخاص .
٦. قصور في استخدام وسائل المعلوماتية والبرمجيات المتعددة في مجال الرقابة الاشرافية واستعمال تكنلوجيا المعلومات والاتصال.
٧. قدم الانظمة المصرفي وضعف في تطبيق الانظمة والمعايير المحاسبية .
٨. عدم تطبيق الرقابة الوقائية التحوطية.
٩. ضعف مساهمة القطاع المصرفي الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

**٣ -٢-٣ اهداف التدقيق**

١. اعتماد المعايير الدولية – المنظمات الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية (INTOSAI).
٢. الالتزام الى القوانين والتنظيمات التي يكفلها البنك المركزي العراقي .
٣. مراعاة الاتفاقيات المصرفية .
٤. النمو المنظم للصناعة المصرفية .
٥. حماية المساهمين والشركاء الاخرين .
٦. تأمين اموال المصارف الى التنمية والقطاعات ذات الاولوية .
٧. الرقابة التشريعية على الصناعة المصرفية .

٨. معلومات عامة واضحة وموثوق بها بخصوص القطاع المصرفي .

**٣-٢-٤ اسئلة التدقيق**

يجب ان يتضمن تدقيق الاداء الاسئلة التالية:

١. هل يتبنى البنك المركزي العراقي المعايير الدولية للرقابة الاشرافية كمعيار (camel) او اي معيار اخر لتصنيف المصارف ، مقررات لجنة بازل (١,٢,٣).
٢. هل يمارس البنك المركزي العراقي اشراف ورقابة مصرفية فاعلة وصارمة على وحدات الجهاز المصرفي العراقي للتأكد من مدى التزام المصارف بسياسات وتوجهات البنك المركزي.
٣. هل يتم عقد اجتماعات بين البنك المركزي العراقي وادارات المصارف لحل المشاكل والصعوبات التي تواجه اداء المصارف للتغلب عليها .
٤. كم عدد المصارف الخاصة التي تم تفتيشها خلال الثلاث سنوات الاخيرة ؟ النسبة المئوية من الموظفين لكل عملية تفتيش .
٥. كم عدد المصارف الخاصة التي استجابت في الوقت المناسب لأشعار التفتيش ؟
٦. هل المصارف الخاصة لديها تأخير في تقديم التقارير للبنك المركزي ؟ (يومية ، اسبوعية ، شهرية ، دورية ..الخ ).
٧. هل توضح نتائج الاشراف والرقابة المصرفية تقييم الاداء للمصارف وتصنيفها حسب درجات التقييم ، وهل هناك اجراءات رادعة بحق المصارف التي تظهر ضعفا في ادائها لفترات متتالية.
٨. هل تم التبليغ عن حالات الاحتيال المرتبطة بالمصارف ؟ اذا كان الاجابة بنعم ، ما هو رد البنك المركزي ؟ هل عدد الحالات في انخفاض ؟
٩. هل تقوم المصارف بتبني التكنولوجيا ؟ منتجات مالية جديدة ؟
١٠. هل عدد القضايا المعروضة على المحاكم ضد المصارف في تزايد ؟ اذا كان الامر كذلك ، لماذا ؟
١١. هل هناك شكاوى من الحكومات او الكيانات الاخرى مثل الانتربول ، بشأن غسل الاموال / محاربة تمويل الارهاب ؟
١٢. هل تظهر المصارف الخاصة سوء استخدام المعاملات على الحساب وما الى ذلك ؟ هل الإفصاحات نوعية ؟
١٣. هل القطاعات ذات الاولوية نحصل على الكافي من القروض في الوقت المناسب ؟
١٤. هل تحصل الاليات النقدية على دعم من المصرفيين وهل يتم كبح التضخم ؟
١٥. هل تلاحظ زيادة في الثقة العامة في القطاع المصرفي من خلال الحسابات الجديدة ، الودائع المصرفية ، واسعار الاسهم ؟
١٦. هل تعامل المصارف الحكومية والمصارف الخاصة بصورة متكافئة.
١٧. ما هي نسبة مساهمة المصارف في الاسهام بالناتج المحلي الاجمالي .

**٣-٢-٥ معايير التدقيق**

لغرض انجاز عملية التدقيق يتم استخدام مجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات والاحصائيات متعلقة بالنشاط المصرفي لاستخامها كمعايير يستند اليها في اجراء مهمة تدقيق الاداء كقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، قانون مكافحة غسل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات رقم (٢٢) و (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل والانظمة والتعليمات والارشادات والتوجيهات التي تصدر بموجب القوانين اعلاه ومعيار (CAMEL) لتقييم المصارف ومقررات لجنة بازل (١،٢،٣) ، مقارنة المخطط لأداء الاقسام المسؤولة عن الرقابة الاشرافيه بالفعلي ، ومقارنة نوعية الرقابة الاشرافية التي تم القيام بها مع التشريعات والخطط الاستراتيجية.

**٣-٢-٦ جمع المعلومات**

في هذه المرحلة سوف يتم تجميع والحصول على المعلومات المطلوبة لإنجاز عملية تدقيق الاداء الدور الاشرافي ، حيث يقوم فريق التدقيق باتباع الوسائل المتاحة لديه من خلال جمع المعلومات المبنية على المشاكل واسئلة التدقيق التي تم تحديدها سابقا وكالاتي :

١. دليل السياسات والبرامج المستخدمة في الرقابة الاشرافية سواء المكتبية او الميدانية. وخطط المديرية وحسب الاقسام المرتبطة بها .
٢. التعليمات والتشريعات والقوانين ( قانون البنك المركزي ، قانون المصارف ، قانون الشركات ، قانون مكافحة غسيل الاموال ، تعليمات بيع العملة الاجنبية).
٣. المقابلات ومذكرات الاستفسار مع اطراف متعددة في البنك المركزي معنية برقابة النشاط المصرفي .
٤. التقارير الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ،الدراسات والندوات التي تخص القطاع المصرفي .

**٣-٢-٧ تخطيط الموارد**

يتم اعداد خطة للموارد البشرية والمادية والوقت اللازم لأجراء عملية تدقيق الاداء وهنا يتم تحديد الفريق المكلف بالتدقيق ، توزيع المهام بين الاعضاء ، تحديد مسؤولية ومهام كل عضو لغرض تنفيذ المهمة في الوقت المناسب وحسب البرنامج المعد من اجل تحقيق الهدف من اجراء عملية التدقيق .

**٣-٢-٨ تنفيذ عملية تدقيق الاداء**

نتيجة القيام بالخطوات السابقة وبعد اكمال الحصول على كل ما يتعلق بإنجاز مهمة تدقيق الاداء يتعين على الفريق المكلف الشروع بعملية تدقيق الاداء وفق الخطة المرسومة مقدما ووفقا لما تم الحصول عليه من معلومات ، وبنفذ العمل استنادا الى ما قام به الفريق من دراسة للمشكلة الرئيسية والمتمثلة بضعف اجراءات الرقابة الاشرافية على القطاع المصرفي بهدف :

١. محاولة دراسة المشاكل الفرعية المرتبطة بالمشكلة الرئيسية واسبابها وفقا للمخاطر المحيطة بها ودرجة تأثيرها .

٢. تحليل الاسباب التي اوجدتها وتقديم الحلول المناسبة التي تعمل على تطوير النشاط المصرفي ورفع مستواه بما يحقق اسهامه المباشر والفاعل في تحقيق نمو اقتصادي مستهدف .

ولغرض القيام بتنفيذ مهمة تدقيق الاداء على الفريق المكلف بالتدقيق اجراء دراسة المؤشرات المصرفية والمعايير التي تستند عليها الرقابة الأشرافية وفقا للخطوات السابقة اعلاه لغرض الوقوف على موقع المصارف الخاصة ضمن الجهاز المصرفي العراقي ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، ودور البنك المركزي العراقي في تنظيم الاشراف والرقابة على جميع المصارف العراقية ، ومقارنة النتائج التي يتم التوصل اليها بالمشاكل التي تم تشخيصها في مشكلة التدقيق الرئيسية والمشاكل الفرعية المرتبطة بها ، لكي يتم التوصل الى نتائج تكون متوافقة مع ما تم تحديده مسبقا في عملية تحليل المخاطر السابق ذكرها :

**مصفوفة تحليل المخاطر**

| الموضوع | ت | (١) المشاكل الفرعية | (٢) الاحتمالية | (٣) التأثير | (٤) الخطر المقدر =٢×٣ | (٥) الاستجابة | (٦) الخطر المتبقي= ٥-٤ | الأولوية أعلى درجة (١) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأوزان الترجيحية | ١ – ١٠ | ١ – ١٠ | | ٠ – ١٠٠ | ٠ – ١٠٠ | |
| ضعف الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي وفق متطلبات الرقابة الاشرافية المتبعة عالمياً | ١ | عدم الالتزام بتطبيق معيار CAMEL في تقييم المصارف | ١٠ | ١٠ | ١٠٠ | ١٠ | ٩٠ | ١ |
| | ٢ | صعوبات في تطبيق مقررات بازل (١، ٢ ،٣) | ٩ | ١٠ | ٩٠ | ٢٠ | ٧٠ | ٢ |
| | ٣ | سياسة التمييز بين المصارف الحكومية والخاصة | ٩ | ٩ | ٨١ | ٢٥ | ٥٦ | ٥ |
| | ٤ | ضعف في مستوى الاداء المصرفي ومخالفة القوانيين | ٩ | ٩ | ٨١ | ٢٧ | ٥٤ | ٦ |
| | ٥ | ضعف الثقة المحلية بالقطاع المصرفي الخاص | ٩ | ٩ | ٨١ | ٣٠ | ٥١ | ٩ |
| | ٦ | قصور في استخدام وسائل المعلوماتية والبرمجيات المتعددة في مجال الرقابة الاشرافية واستعمال تكنلوجيا المعلومات والاتصال | ٩ | ٩ | ٨١ | ٢٨ | ٥٣ | ٧ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٧ | قدم الانظمة المصرفي وضعف في تطبيق الانظمة والمعايير المحاسبية | ٩ | ٩ | ٨١ | ٢٩ | ٥٢ | ٨ |
| | ٨ | عدم تطبيق الرقابة الوقائية التحوطية | ٩ | ١٠ | ٩٠ | ٢٥ | ٦٥ | ٣ |
| | ٩ | ضعف مساهمة القطاع المصرفي الخاص في عملية التنمية الاقتصادية | ١٠ | ٩ | ٩٠ | ٣٠ | ٦٠ | ٤ |

**٣-٢-٩ النتائج المترتبة عن المشاكل التي تم تحديدها ضمن مصفوفة المخاطر**

نتيجة القيام بدراسة حول المؤشرات المصرفية ، ومدى الالتزام بمعيار (camel) لتقيم المصارف العاملة في العراق ومعايير الرقابة الاشرافية وفق مقرات لجنة بازل الثلاثة والتي تم التوصل اليها من خلال دراسة الواقع المصرفي العراقي عند تنفيذ مهمة تدقيق الاداء وفقا للمشاكل الواردة والتي تم تحديدها استنادا الى دراسة الواقع المصرفي والاعتماد على المؤشرات والبيانات التي تم القيام بها في مرحلة تنفيذ المهمة ، نبين الان نتائج كل خطر من المخاطر التي تصنيفها ضمن مصفوفة المخاطر وحسب الاولوية في تحديد الخطر ضمن المصفوفة وكالاتي :

**الخطر رقم (١) عدم الالتزام بتطبيق معيار CAMEL**

لا يتم الالتزام بمعيار (camel) لتقييم المصارف وعدم وجود منهج تدقيق شامل لتدقيق كافة المصارف وبنسب متوازية مما يتسبب في الاتي:

- عدم الحصول على اي تصنيف دولي وقلة الثقة الدولية بالقطاع المصرفي العراقي .
- عدم استقرار النظام المصرفي والتجانس في شروط المنافسة .
- ضعف العمل بمعايير الجودة التي تساعد على تحسين الاداء المصرفي .
- غياب المعايير الوطنية المتعلقة بقياس الاداء المصرفي .
- بعد العراق عن التطورات الدولية في مجال العمل المصرفي لاسيما ما يتعلق بمعايير االتصنيف للمصارف
- عدم الالتزام بمعيار متفق عليه دوليا لاستخدامه كحكم على السلامة المالية للمصارف.
- عدم تحديد الموقف الاستراتيجي والافاق المستقبلية والرؤيا الصحيحة لأهداف الجهاز المصرفي والقرارات المستقبلية التي تساهم في اداء كفوء مقارنة بالمنافسين على المستوى العالمي والمحلي

**الخطر رقم (٢) صعوبات في تطبيق مقررات بازل (١، ٢ ،٣)**

ان الصعوبات التي يواجهها البنك المركزي في عدم تطبيق مقررات لجنة بازل بصورة كاملة وواضحة كان نتيجة لما يلي:

- قلة الكوادر الفنية والمهنية في مجال الرقابة والاشراف المصرفي وتأخرها في مسايرة التطورات في هذا المجال وعدم المتابعة المستمرة .
- عدم الالتزام بمعايير الرقابة الاشرافية وفقا للاساليب الحديثة للرقابة على اعمال المصارف .

- عدم وجود منهجيات واضحة حول قياس المخاطر في المصارف لتخفيف مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان .
- ضعف في انظمة الرقابة الداخلية للمصارف لتقييم كفاية راس المال والاحتياطيات في ضوء المخاطر التي يتعرض لها المصرف .
- ضعف اجراءات الاشراف والرقابة التي تضمن توفر حد ادنى من الافصاح والشفافية للمتعاملين .
- عدم توفر نظام للافصاح والشفافية بدعو المصارف الى تحسين ادارة المخاطر والحد من المخاطر غير النظامية.
- اضعاف دور المصارف في تقوية وتعميق الاستقرار المصرفي في البلاد .

**الخطر رقم (٣) عدم تطبيق الرقابة الوقائية التحوطية**

عدم تطبيق الرقابة التحوطية عند الاشراف على الانشطة المصرفية كان نتيجة عدم الالتزام باساليب الرقابة الاشرافية بتقيم المصارف او الالتزام بمعايير لجنة بازل يؤدي الى ضعف اجراءات الرقابة الوقائية التحوطية مما يتسبب في :

- عدم تامين نظام الانذار المبكر للتنبيه بالانحرافات والاختلالات التي تشكل تهديدا للسلامة المصرفية
- ضعف في تشخيص المشاكل المالية والادارية والتشغيلية التي تواجهها المصارف.
- ضعف اجراءات الرقابة المشتركة بين البنك المركزي والمصارف

**الخطر رقم (٤) ضعف مساهمة القطاع المصرفي الخاص في عملية التنمية الاقتصادية**

ان القطاع المصرفي الخاص محدود التأثير في الاقتصاد وعملية التنمية ، وقلة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للاسباب ادناه:

- عدم وضوح دور المصارف الخاصة في السوق.
- عدم وجود استراتيجيات واضحة ومناسبة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية .
- عدم وجود احصائيات واضحة بشأن المصارف المخالفة لقانون غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- غياب الشركات التي تساند المصارف لاسيما المصارف الخاصة ، مثل شركات للتأمين على القروض الكبيرة والتأمين على الودائع ، وشركة متخصصة بدراسة مخاطر السوق .
- شروط تقديم ضمانات على عمليات الاقراض والتسهيلات المصرفية كالموجودات الثابة والعقارات لمشاريع التنمية ، وقد لا تتمكن هذه المشاريع من تقديم الضمانات الكافية لتغطية مبلغ الاقتراض.
- انخفاض نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي (GNP ) إذ تصل النسبة الى (١٠ % ) منه، مقارنة بالبيانات التي توافرت لنا عن تقرير البنك الدولي عن القطاع المالي في العراق لسنة ٢٠١١ والذي بين أن هذه النسبة تصل الى (٥٥%) في منطقة دول الـ (Mena) ، كما ان نسبة الائتمان الى روؤس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة لايشكل اكثر من (١,٢) مرة منهما ، في حين تجيز تعليمات البنك المركزي العراقي للمصارف ان يصل الأئتمان الى (٨) اضعاف راسمال مال المصرف وإحتياطياته السليمة .

- وجود سيولة عالية لدى المصارف الخاصة تصل الى (٦٠%) مما يدل على عدم قدرة هذه المصارف في استثمار الموجوادته النقدية التي تمتلكها اوتشغيل الودائع التي لديها بما يسهم في عملية التنمية الاقتصادية من ناحية وأثر ذلك على نتيجة نشاط المصارف بعدم استغلال فرص الاستثمار المتاحة له من ناحية اخرى.
- تتمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية لكفاية راس المال Capital Adequacy تفوق النسبة المعيارية لمقررات لجنة بازل المحددة بنسبة (٨%) ،كما تفوق تعليمات البنك المركزي العراقي المحددة بنسبة ( ١٢% ) من موجوداته المرجحة للمخاطر مما يدل على عدم قدرة القطاع باستثمار موجوادته وضعف العمق المالي له .

**الخطر رقم (٥) سياسة التمييز بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة**

هناك تمييز واضح في التعامل بين المصارف العامة والمصارف الخاصة كانت اهم نتائجه ما يلي:

- سيطرة المصارف الحكومية على نسبة (٩٠%) من موجودات القطاع المصرفي ، في حين ان كافة المصارف الخاصة العراقية منها وفروع المصارف العربية والاجنبية التي تصل الى اكثر من خمسين مصرفا وفرعا لنهاية سنة ٢٠١٣ بلغت (١٠%) فقط من هذه الموجودات.
- تمت زيادة روؤس اموال المصارف الخاصة تنفيذا لتعليمات البنك المركزي بأن يكون الحد الادنى لراسمال المصرف المحلي (٢٥٠ مليار) دينار بموعد أقصاه ٢٠١٣ /٦/٣٠ كانت اسرع من قدرة المصارف على إستثمار هذه الاموال الامر الذي زاد من سيولتها .
- تمتلك المصارف الحكومية حوالي ٨٩ % من مجموع ودائع القطاع الحكومي و(٦٣% ) من ودائع القطاع الخاص حسب بيانات البنك المركزي العراقي ، كما ان المصرف العراقي للتجارة يسيطر على القسم الاكبر من اعتمادات الاستيرادات الحكومية فضلا عن منع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من إيداع أموالها في المصارف الخاصة.
- امتناع وزارات ودوائر الدولة عن قبول الصكوك المسحوبة على المصارف الخاصة والتي تزيد مبالغها على (٢٥) مليون دينار تنفيذا لقرار من اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء ، وحصر تسديد اي مبالغ مستحقة لها بالمصارف الحكومية .

**الخطر رقم (٦) ضعف في مستوى الاداء المصرفي ومخالفة القوانين**

تعاني المصارف من ضعف في مستوى ادائها كما تم تاشير بعض المخالفات للقوانين نتيجة للاتي:

- عدم التزام المصارف باتخاذ الاجراءات التصحيحية الموصي بها في تقارير التفتيش .
- انخفاض في مستوى اداء المصارف وممارسة مهام اخرى غير المهام التي تأسست من اجله.
- عدم حماية المودعين والدائنين والمساهمين من حالات الاعسار ، او عجز المصارف عن مقابلة مسحوبات اصحاب الودائع حسب الطلب او الاجل .
- عدم كفاية العقوبات المفروضة على المصارف المخالفة للقوانين او تعليمات البنك المركزي العراقي.

- ضعف اجراءات متابعة العقوبات المفروضة على المصارف المخالفة والمتابعة الصارمة لمدى تطبيق المصارف للقوانين والانظمة الصادرة.
- ضعف الاحتكاك بأجهزة الرقابة والاشراف المصرفي في دول اخرى.
- قلة الخدمات المصرفية المقدمة مقارنة بما جاء في قانون المصارف وعدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق، اذ تشير البيانات التي توافرت لنا الى ان عدد الخدمات تبلغ بحدود (٢٠) خدمة في حين سمحت المادة (٢٧) من قانون المصارف الى وصول عدد هذه الخدمات الى أكثر من (٥٠) خدمة مصرفية .
- كما تشير بعض البيانات المتوافرة الى وجود مخالفات للتعليمات او القوانين حيث وجد تجاوز في نسب الائتمان الممنوح من قبل بعض المصارف عن النسب البالغة (٨٠٠%) ، كما يتم منح ائتمانات لشركات تابعة لاعضاء مجلس ادارة المصارف دون استحصال موافقة من قبل البنك المركزي ، او نسب السيولة او نسب كفاية راس المال .
- ممارسة بيع وشراء العملات الاجنبية وفقا لنهج مصرفي غير سليم ووجود بعض المخالفات في مزاد بيع العملة

**الخطر رقم (٧) قصور في استخدام وسائل المعلوماتية والبرمجيات المتعددة في مجال الرقابة الاشرافية واستعمال تكنلوجيا المعلومات والاتصال**

تعاني المصارف من القصور في استخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة والذي ادى الى :

- قلة الانظمة الالكترونية المستخدمة في المصارف .
- عدم تبني الصيرفة الالكترونية لاسيما الصكوك الالكترونية.
- عدم وجود شبكة الكترونية لتبادل المعلومات وانجاز العمليات بين البنك المركزي والمصارف
- عدم امتلاك بعض المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لأنظمة مصرفية شاملة .

**الخطر رقم (٨) قدم الانظمة المصرفية وضعف في تطبيق الانظمة والمعايير المحاسبية**

يبين تاريخ المصارف في العراق الى ان النظام المصرفي العراقي من النظم العريقة وذا تاريخ مصرفي ليس بالقليل ، الا انه يعد نظاما قليل التطور وتقليدي مقارنة بالانظمة المصرفية في المنطقة العربية والعالم نتيجة للاحداث الاقتصادية التي مرت بها البلاد تمثل في الحروب والحصار الاقتصادي ويمكن تحديد بعض نتائج ذلك بالاتي .

- قيام المصارف بالعمل وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لسنة ١٩٩١ ولم يجري عليه اي تحديث لغاية الان.
- ضعف في تطبيق الانظمة المحاسبية الصحيحة اذ تعمل المصارف الاسلامية وفق النظام المحاسبي الخاص بالمصارف التجارية .
- قصور الافصاح في البيانات المالية للمصارف الخاصة .
- التأخر في تبني المعايير الدولية في اعداد البيانات المالية للمصارف وبشكل موحد.

- عدم التزام المصارف بمبادئ الحوكمة (الادارة الرشيدة ) والتي تؤكد على تحديد مسؤولية مجلس وفصل مسؤولية ادارة المصرف التنفيذية عنه ، وضرورة فصل الادارة عن راس المال.

**الخطر رقم (٩) ضعف الثقة المحلية بالقطاع المصرفي الخاص**

تسببت سياسة التمييز بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة وعدم تطوير القطاع المصرفي ليصل الى مستوى الصناعة المصرفية الدولية الى ضعف الثقة بالقطاع المصرفي الخاص ادى الى :

- هروب رؤوس الاموال الى خارج البلاد .
- انخفاض القيمة السوقية لاسهم المصارف الخاصة.
- قلة الايداعات في المصارف الخاصة .
- عدم توافر الحماية القانونية المناسبة لغرض كسب ثقة المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال من العراقيين والاجانب وتحقيق المشاركة الفاعلة في السوق.
- افتقار السوق الى الشركات المتخصصة بتقييم اداء الشركات المقرضة والمقترضة .

**٣-٢-١٠ التوصيات الناتجة عن تحليل مصفوفة المخاطر**

سنحاول ادراج بعض التوصيات وفقا للنتائج التي تم التوصل اليها اعلاه والتي ينبغي للبنك المركزي العراقي اتخاذها لتحقيق رقابة مصرفية فاعلة حيث يمكن ايجاز اهمها بالاتي :

١. الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بتقييم المصارف والالتزام بمقررات لجنة بازل لكسب الثقة الدولية والمحلية مع الاخذ بالاعتبار متطلبات الاوضاع الاقتصادية في البلاد والعلاقات الدولية لتعزيز الرقابة والاشراف المصرفي.
٢. اتباع اساليب الرقابة والاشراف الاني والتحوطي من قبل البنك المركزي العراقي بالاعتماد على الانظمة المصرفية الشاملة .
٣. المتابعة المستمرة والدقيقة للتحقق من مدى التزام المصارف بالنسب القانونية والانظمة والتعليمات التي تحكم العمل المصرفي .
٤. التاكيد على دور مراقبي الامتثال ودورهم في تثبيت ملاحظاتهم حول المخالفات المرتكبة من قبل المصارف باعتبارهم الجهة المختصة بالانذار المبكر .
٥. تحديد ابرز المخالفات المصرفية ومعالجتها مع المسؤولين في المصارف المخالفة .
٦. تقوية اداء القطاع المصرفي لتوسيع انشطته وتطوير خدماته استنادا الى احسن الممارسات الدولية وايجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي .
٧. التأكيد على ضرورة التزام المصارف الخاصة بمبادئ الحوكمة (الادارة الرشيدة) والتي تتمثل بالالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات وتطوير نظم الرقابة الداخلية للمصارف لضمان الالتزام بالقواعد والنظم الائتمانية والمحاسبية وتقوية البناء الداخلي للمصارف .

٨. تطوير الانظمة الالكترونية المستخدمة في المصارف لمساعدتها في تطوير العمل المصرفي والسرعة في تقديم الخدمات والدقة عند اعداد البيانات المالية وسهولة الرقابة الداخلية عليها والرقابة من قبل البنك المركزي .

٩. تعزيز الثقة المحلية والدولية بالقطاع المصرفي من خلال تقديم افضل الخدمات وتفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وخلق عنصر المنافسة على اسس سليمة والغاء سياسة التمييز بين المصارف الحكومية والخاصة .

١٠. العمل على تطوير الانظمة المصرفية والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في مجال تطوير العمل المصرفي وفق الاساليب الحديثة ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

١١. ضرورة متابعة عمليات شراء المصارف للعملة الاجنبية من المزاد وجعلها من ضمن تقارير التفتيش باعتبارها من الانشطة الاستثمارية المهمة بالتعاون بين المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ومكتب مكافحة غسل الاموال.

١٢. رفد المديريات الخاصة بالنشاط المصرفي ومكتب مكافحة غسل الاموال بالملاكات المتخصصة بتقديم التحليل المالي والاستشارات القانونية والترجمة بهدف الارتقاء بالعمل في هذه الجهات وبناء اسس سليمة للاشراف والتحقق والمراقبة على عمليات غسل الاموال او تهريب العملة والتواصل مع المصارف لا سيما المصارف الخاصة باعتبارها الجهة التي تمر من خلال قنواتها المعاملات المشبوهة.

١٣. حث المصارف على وضع الاستراتيجيات والسياسات الهامة للعمل وفق مناخ ملائم لادارة المخاطر الائتمانية وتحديد نوعية الضمانات المقدمة وكيفية تقيمها والجهة التي تقيمها وبيان العلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات فضلا عن توفير اجراءات الرقابة على الائتمان للمساهمة في دعم الانشطة الاقتصادية وحسب الاولوية .

١٤. العمل على ايجاد شركات ساندة للجهاز المصرفي بهدف حمايته من المخاطر التي يتعرض لها كأنشاء شركة التأمين على الودائع ودراسة مخاطر السوق والتأمين على القروض.

ان مهمة اصلاح القطاع المصرفي تبدأ من القيام بدراسة جادة حول الواقع المصرفي العراقي من خلال السعي لتذليل المشاكل والصعوبات التي يواجهها لغرض تفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية . وبعد انتهاء فريق تدقيق الاداء من اكمال دراسة المشكلة الرئيسية والمشاكل الفرعية المرتبطة بها والتي تسببت المشكلة الرئيسية في وجودها والوصول الى اهم النتائج بخصوها يتم الشروع بكتابة التقرير الذي ينبغي ان يتضمن اهم ما توصلت اليه نتائج التدقيق بصورة واضحة شاملة .

**٣-٣ برنامج تدقيق مقترح لتدقيق الدور الاشرافي على المصارف**

**هدف البرنامج** : تفعيل دور المؤسسات الاشرافية بالرقابة على القطاع المصرفي وفقا لمعايير الاشراف المصرفي الدولي وجعله ضمن المنظومة المصرفية العالمية لغرض تعزيز هذا القطاع في الاسهام بعملية التنمية الاقتصادية وتحفيزها نحو تحقيق الاهداف التي تسعى لها .

| ت | الاجراءات التدقيقية | نسبة التدقيق والفترة | اسم المدقق وتوقيعه | ارقام وتاريخ المذكرات والاستفسارات |
|---|---|---|---|---|
| ١ | **التحقق من وجود خطط الرقابة والاشراف على المصارف :** | | | |
| ١-١ | الخطط السنوية | | | |
| ١-٢ | الخطط الفصلية | | | |
| ١-٣ | مقارنة المخطط مع المنفذ | | | |
| ١-٤ | متابعة التغير في انجاز الخطط خلال سنوات التدقيق | | | |
| ١-٥ | بيان اسباب التلكأ في تنفيذ الخطة او التجاوز على الخطط الموضوعة | | | |
| ٢ | **التحقق من القوانين والتعليمات التنظيمية الخاصة بـ :** | | | |
| ٢-١ | منح تراخيص انشاء المصارف والفروع . | | | |
| ٢-٢ | الاحتياطيات القانونية مثل نسبة السيولة ، الاحتياطي النقدي التمويني ... | | | |
| ٢-٣ | انواع وحدود الاستثمارات ( اوراق مالية / سوق راس المال) | | | |
| ٢-٤ | انواع الاعمال غير المصرفية المسموح بها (التأمين) | | | |
| ٢-٥ | قوانين تنظيمية للاستعانة بمصادر خارجية للأعمال (غير الاساسية) | | | |
| ٢-٦ | تقييم وتصنيف الموجودات | | | |
| ٢-٧ | اعلان توزيع الارباح | | | |
| ٣ | **التحقق من مدى اشراف البنك المركزي على الامتثال للاتي** | | | |
| ٣-١ | هل يتأكد البنك المركزي العراقي من الحد الادنى لقاعدة راس المال في المصارف الخاصة ؟ | | | |
| ٣-٢ | هل استجاب البنك المركزي العراقي لتغيرات السوق بخصوص قاعدة راس المال ؟ | | | |
| ٣-٣ | هل قام البنك المركزي العراقي بفحص ادارة اللجان بما في ذلك :<br>• اللجنة التنفيذية لجنة المراجعة والتدقيق .<br>• لجنة العمليات .<br>• لجنة المخاطر .<br>• لجنة الائتمان .<br>• لجنة تكنولوجيا المعلومات .<br>• لجنة ادارة الاصول والخصوم.<br>• لجنة تظلمات الشركات .<br>• لجنة المساهمين . | | | |
| ٤ | **التحقق من مدى قيام البنك المركزي بتنظيم المصارف الاجنبية ؟** | | | |
| ٤-١ | هل يتم وضع شروط التراخيص بشكل عادل وقابل للتنفيذ ؟ | | | |

| ت | الاجراءات التدقيقية | نسبة التدقيق والفترة | اسم المدقق وتوقيعه | ارقام وتاريخ المذكرات والاستفسارات |
|---|---|---|---|---|
| ٤-٢ | هل المصارف الاجنبية والوطنية متكافئة ؟ | | | |
| ٤-٣ | هل يقضي التحكم عن بعد في ادارة المعلومات والمراقبة الى الانضباط | | | |
| ٤-٤ | المالي ؟ | | | |
| ٤-٥ | هل تقوم رسوم وشروط الخدمة بتسهيل الامور الى الزبائن الوطنيين ؟ | | | |
| | هل يتم نقل الاموال عبر الحدود دون الحصول على اذن ؟ | | | |
| ٥ | **التحقق من حدود الاقراض :** | | | |
| ٥-١ | حدود الاقراض لمقترض واحد / مجموعة / شركة | | | |
| ٥-٢ | حدود الاقتراض للقطاعات الفردية | | | |
| ٥-٣ | حدود لفئات الاقتراض | | | |
| ٥-٤ | حدود الاقتراض في المبادلات الاجنبية . | | | |
| ٦ | **التحقق من الالتزام بالمعايير :** | | | |
| ٦-١ | الالتزام بالسياسات المصرفية ومعايير (بازل III,II,I) | | | |
| ٦-٢ | الالتزام بتقييم المصارف وفق معايير التصنيف الدولية | | | |
| ٦-٣ | الالتزام بالهياكل ( اللجان ، التدقيق الداخلي ) . | | | |
| ٦-٤ | الالتزام بالمبادئ ( الكشف والامداد بالمعلومات ) | | | |
| ٦-٥ | الالتزام بالعمليات ( تكنولوجيا المعلومات ، التجارة المتنقلة ، التحول | | | |
| | الالكتروني للأموال ...الخ). | | | |
| ٦-٦ | الالتزام بالإجراءات (منجز – مدقق – التناوب "اعرف عميلك وعمل | | | |
| ٦-٧ | عميلك") . | | | |
| | الالتزام ببرنامج ( اقراض القطاع الاولوي ). | | | |
| ٧ | **التحقق من القوانين التنظيمية للبنك المركزي العراقي من اجل:** | | | |
| ٧-١ | قبول الودائع | | | |
| ٧-٢ | منح القروض ( مقترض واحد ، تعاضد ) | | | |
| ٧-٣ | تمديد خدمات الخزينة ( التحويل الالكتروني للأموال ، عبر الحدود ، | | | |
| ٧-٤ | الحجم ،الخ) | | | |
| ٧-٥ | اسعار الفائدة شفافة (الشفافية ، قوانين تنظيمية ). | | | |
| | التجارة الالكترونية والتجارة المتنقلة ( تسديدات حينية) | | | |
| ٨ | **التحقق من اجراءات البنك المركزي العراقي الاتية** | | | |
| | هل اجرى البنك المركزي العراقي ما يلي : | | | |
| ٨-١ | تدقيق الالتزام الدورية . | | | |

| ت | الاجراءات التدقيقية | نسبة التدقيق والفترة | اسم المدقق وتوقيعه | ارقام وتاريخ المذكرات والاستفسارات |
|---|---|---|---|---|
| ٨-٢ | عمليات الفحص الاداري ( مثلا بناءً على شكاوى العملاء) | | | |
| ٨-٣ | عمليات فحص النظام لأمن تكنولوجيا المعلومات | | | |
| ٨-٤ | عمليات فحص التكنولوجيا – منع الاحتيال عبر الانترنيت . | | | |
| ٨-٥ | وظائف الاستعانة بمصادر خارجية ( المسائل القانونية ، خدمة العملاء | | | |
| ٨-٦ | ، الخ ) . | | | |
| ٨-٧ | تدقيق صفقات الفروع الرئيسية . | | | |
| ٨-٨ | الاجراءات التحليلية – تحليل النسب . | | | |
| | تدقيق العوائد الدورية المقررة . | | | |
| ٩ | **التحقق من مدى مراقبة البنك المركزي العراقي :** | | | |
| ٩-١ | وجود لجنة الاحتيال . | | | |
| ٩-٢ | نظام الابلاغ عن الاحتيال ( الاخفاقات البشرية والنظامية ) | | | |
| ٩-٣ | وجود الرقابة : كاشفة ، رادعة ، وقائية ، عقابية . | | | |
| ٩-٤ | رد فعل الادارة . | | | |
| ٩-٥ | هل تم الاخبار بخصوص التدقيق الداخلي والخارجي مباشرة | | | |
| ٩-٦ | هل قام البنك المركزي العراقي بدراسة فنية في اماكن الاحتيال | | | |
| ١٠ | **التحقق من عمليات التدقيق الخارجي للمصارف الخاصة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي :** | | | |
| ١٠-١ | هل قام البنك المركزي العراقي بتنظيم عمليات التدقيق الخارجي للمصارف | | | |
| ١٠-٢ | الخاصة | | | |
| ١٠-٣ | التوجيه الصادر في تصنيف وتقييم محتويات الموجودات، الشكل ، متطلبات الكشف. | | | |
| ١٠-٤ | تقارير النتائج المالية النصف سنوية . | | | |
| ١٠-٥ | الابلاغ المباشر عن المخالفات الخطيرة . | | | |
| ١٠-٦ | منهجيات لبيئة محوسبة . | | | |
| ١٠-٧ | التنسيق بين الفروع ومراقبي الحسابات المشتركين | | | |
| | التأزر مع الكيانات المهنية والتنظيمية . | | | |
| ١١ | **التحقق من اطار المخاطر بالبنك المركزي العراقي:** | | | |
| ١١-١ | هل يتوفر البنك المركزي العراقي على ادارة المخاطر في عين المكان . | | | |
| ١١-٢ | التشكيل اذا كانت لجان المخاطر في المصارف الخاصة . | | | |
| ١١-٣ | تحديد المخاطر وتقيمها وادارتها . | | | |

| ت | الاجراءات التدقيقية | نسبة التدقيق والفترة | اسم المدقق وتوقيعه | ارقام وتاريخ المذكرات والاستفسارات |
|---|---|---|---|---|
| ١١-٤ | تدقيق داخلي ذو توجه يتوافق مع اطار المخاطر | | | |
| ١١-٥ | تدقيق متزامن ذو توجه يتوافق اطار المخاطر | | | |
| ١١-٦ | تدقيق خارجي ذو توجه يتوافق مع اطار المخاطر | | | |
| ١١-٧ | مراقبة من طرف البنك المركزي العراقي ذو توجه يتوافق مع اطار المخاطر | | | |
| ١٢ | **دراسة المؤشرات المصرفية** | | | |
| ١٢-١ | مؤشر الموجودات للمصارف | | | |
| ١٢-٢ | مؤشر المطلوبات | | | |
| ١٢-٣ | مؤشر رؤوس الاموال | | | |
| ١٢-٤ | مؤشر الاحتياطي القانوني | | | |
| ١٢-٥ | مؤشر الودائع | | | |
| ١٢-٦ | مؤشر الاستثمارات | | | |
| ١٢-٧ | مؤشر الديون المتعثرة | | | |
| ١٢-٨ | مؤشر الائتمان | | | |
| ١٢-٩ | مؤشر سعر الفائدة | | | |
| ١٣ | **التحقق من كفاءة القائمين بالرقابة الاشرافية** | | | |
| ١٣-١ | ملائمة الموظفين – الاعمال الجديرة بالثقة | | | |
| ١٣-٢ | معدل دوران العاملين | | | |
| ١٣-٣ | الشهادات الدراسة | | | |
| ١٣-٤ | الدورات التدريبية المشاركين بها | | | |
| ١٤ | **التحقق من متابعة مدى الالتزام بالاتي :** | | | |
| ١٤-١ | توجيهات البنك المركزي المثبتة في تقاريره المكتبية او الميدانية. | | | |
| ١٤-٢ | التحقق من جدية المتابعة من قبل البنك المركزي بتقارير التفتيش | | | |
| ١٤-٣ | والاجراءات المتخذة من قبل المصارف بخصوص الملاحظات والتوصيات المثبتة في تقارير التفتيش. | | | |
| ١٤-٤ | سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المصارف المخالفة | | | |
| ١٤-٥ | التحقق من رفع القضايا المتعلقة بعملية غسل الاموال الى القضاء | | | |

**٣ – ٤ أنشاء قسم الشؤون الاقتصادية :**

في ظل عالم اليوم المتسارع والمليء بالمخاطر يعد القطاع المصرفي من اكثر القطاعات الحيوية عرضة للمخاطر وعلى الاجهزة المعنية بالرقابة الاشرافية على عمل المصارف ان تأخذ دورها الفاعل والمؤثر في وضع المصارف على المسار الصحيح والمتوافق مع المناهج المعتمدة عالميا .

وللمهنية العالية والموضوعية والاستقلالية التي يتمتع بها ديوان الرقابة المالية الاتحادي في اداء مهامه وما لديه من ملاكات وظيفية على درجة عالية من الكفاءة العلمية والمهنية ومن حملة الشهادات العليا في الاقتصاد والامور المصرفية والضريبية ونشاط التأمين قادرين على النهوض بواقع الانشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تأزرهم مع المنظمات والاجهزة المحلية والجهات العربية والدولية المعنية بهذه الامور عن طريق قيامهم بأجراء الدراسات والبحوث وتدقيق اداء البرامج والسياسات الحكومية المعنية بهذه المجالات لغرض النهوض بالقطاع الخاص العامل في هذا المجال اضافة الى جوانب اخرى سواء صناعية او زراعية والاستفادة من تجارب دول شقيقة او صديقة سبقتنا في هذا المجال لكي يدخل بلدنا ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية خصوصا مع ما يتمتع به العراق من رؤوس اموال وامكانات بشرية ومادية ،ومحاولة لسحب رؤوس الاموال العراقية المستثمرة في الخارج والاستفادة منها في تطوير الكثير من القطاعات الاقتصادية داخل البلاد .

كما ان البرنامج الحكومي المعلن عنه للحكومة العراقية للسنوات ٢٠١٤–٢٠١٨ قد دعى الى تنمية مجالات التجارة والاعمال المصرفية باعتبار ان المصارف من المؤسسات المالية الهامة ذات الاهمية البالغة لأي نشاط اقتصادي وتمثل احدى حلقات النظام المالي للبلد وانعكاسا لأنظمته الاقتصادية والتجارية والمالية ، كما تعد احدى بوابات تشجيع المستثمرين وجلب رؤوس الاموال والتي يمكن ان تتحقق من خلال تنظيم ومعالجة الشؤون الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات العلاقة وتفعيل دور مصارف القطاع الخاص .

كما نشير في هذا المجال الى توصيات اللجنة المشكلة في مجلس الوزراء لدراسة المادة (١٢) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ والمتعلقة بالقطاع الخاص والتي اوصت بقيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتقديم دراسة تتضمن آليات تقويم اداء الجهات الحكومية التي تعمل على تنظيم القطاع الخاص العراقي ، وبهدف تحقيق التواصل قي تطوير عملية تقويم الاداء بأعتباره اسلوب عمل اساسي للتدقيق فقد قام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بأعداد مؤشرات تنصب على تقويم اداء الانشطة المتخصصة للتوصل بالنتيجة الى تحديد ما اذا كانت هذه الجهات مارست عملها بشكل يدعم القطاع الخاص ويطور عمله وبما ينسجم مع التوجه العام للدولة . ومما سبق نلاحظ اهمية الدور الذي يضطلع به ديوان الرقابة المالية الاتحادي واهتمامة بالمساهمة الفاعلة مع الجهات الحكومية المكلفة بمراقبة القطاع الخاص والاشراف عليه لغرض النهوض بهذا القطاع ، لذا يحتاج هذا الجهد الكبير الى قسم مختص ضمن دائرة الشؤون الفنية والدراسات لتنفيذ هذا العمل يسعى الى المشاركة الفاعلة مع مختلف الجهات المعنية بمتابعة انشطة القطاع الخاص لغرض تطويره ووضعه على المسار الصحيح .

وادناه الهدف من انشائه والمهام التي ينبغي ادائها لتحقيق اهدافه وموقعه ضمن الهيكل التنظيمي الخاص بدائرة الشؤون الفنية والدراسات :-

**٣-٣-٣-١ اهداف القسم :**

١. تطوير القطاع الاقتصادي ولمختلف الانشطة وتعزيز الثقة بها ودعم عملية التنمية الاقتصادية.
٢. المساهمة الفاعلة مع الجهات ذات العلاقة في المجال الاقتصادي في تقديم الدراسات والبحوث واقامة الندوات وورش العمل وفق رؤى واضحة لغرض تحقيق التطور الاقتصادي المطلوب .
٣. الحد من حالات التعثر المالي وحلات الافلاس ومعالجة الكوارث والازمات الاقتصادية التي تتعرض لها شركات القطاع الخاص.
٤. المساهمة في الكشف عن حالات التلاعب والاحتيال التي تمارس في مختلف الانشطة الاقتصادي الخاصة .
٥. التأكد من مدى التزام القطاع الخاص بالقوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالأنشطة المالية والاقتصادية التي يمارسها .
٦. مواكبة التطورات الدولية الحديثة في مجال المال والاعمال لتطوير انشطة القطاع الخاص وفق منهج علمي مدروس ومخطط له .

٣-٣-٣-٢ **مهام القسم :** لغرض تحقيق اهداف القسم ينبغي تنفيذ المهام التالية :

١. القيام بأجراء الدراسات والبحوث عن الوضع الاقتصادي لشركات القطاع الخاص من خلال الحصول على معلومات دقيقة من القطاعات الخاصة بالجهات المعنية بالدراسة والبحث .
٢. اجراء فحص لعينة من البيانات المالية لشركات القطاع الخاص للتاكد من سلامة الوضع المالي والقانوني لها واجراء تدقيق اداء لقطاعات وانشطة اقتصادية يتم اختيارها وفق خطط محددة مسبقا وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .
٣. اعداد تقارير سنوية عن نتيجة تنفيذ المهام التي جرت خلال السنة ولمختلف القطاعات المشمولة بالدراسة والتدقيق .
٤. رفع الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل لها الى الجهات العليا في الدولة لغرض الاطلاع على ما ورد فيها ومحاولة لدعم القطاعات المتعثرة وزيادة تحفيز القطاعات الناجحة والاستفادة من تجاربها في معالجة الانشطة الاخرى المتلكئة او المهددة بالانهيار والفشل .
٥. المشاركة الفاعلة في اقامة الدورات التطويرية لكوادر القطاع الخاص ولمختلف الانشطة الاقتصادية والمالية بالإضافة الى مساهمة موظفي القسم في الدورات والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بتطوير الانشطة الاقتصادية ، واجراء الدراسات والبحوث وفقا للمعايير الدولية الخاصة بكل نشاط .
٦. العمل على توفير معايير وطنية متوافقة مع المعايير الدولية ولمختلف القطاعات الاقتصادية .

## المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

**٤-١ الاستنتاجات** : توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها :

١. يساعد تدقيق اداء الرقابة الاشرافية للبنوك المركزية على المصارف بالتحقق من الاتي :

أ. ان الرقابة الاشرافية وما ينجم عنها من تقارير تفتيشية ملائمة للظروف القائمة ويتم انجاز العمل بجودة عالية وتعمل على تطوير وتحسين مستمر للسياسات والاجراءات والمنهجيات التي تعمل في ظلها .

ب.مدى قدرتها في بناء منظومة متكاملة من المنهجيات والممارسات تضمن تحقيق الفائدة المتوقعة من اداء عملها الاشرافي وتساعدها في تحديد انشطة التحسين المناسبة التي تمكنها من تحقيق نتائج متميزة وبشكل فعال .

٢. ان التنسيق والرقابة بين الاجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة الاشرافية للبنوك المركزية على المصارف وخصوصا المصارف الخاصة عاملان مهمان لتنمية الاقتصاد في البلاد للدور الرئيسي الذي تلعبه المصارف في بناء اقتصاد متين .

٣. يقع على ديوان الرقابة المالية الاتحادي اخذ الخطوات الجادة والفاعلة لدعم اواصر التعاون مع الركائز الرقابية الاخرى في جمهورية العراق والمنظمات والاجهزة المعنية بمختلف الانشطة الاقتصادية ، فضلا عن التزامه بمتابعة اداء الجهات الحكومية التي تنظم عمل القطاع الخاص لدعم الاقتصاد العراقي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام .

**٤-٢ التوصـــــيات**

١. ضرورة اسهام تدقيق اداء الرقابة الاشرافية للبنوك المركزية على المصارف بالوصول الى الاتي:

أ. التطوير المستمر لبرامج الرقابة الاشرافية وفق المعايير المهنية من خلال التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بالنشاط المصرفي والمشاركة في فعالياتها المختلفة وتوفير كادر مؤهل قادر على التخطيط وادارة العمل بشكل سليم .

ب. العمل وفقا للمعايير والادلة الاجرائية التي تسعى اليها السلطات الاشرافية لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعية في اداء مهامها في حدود الامكانات المادية والبشرية من خلال وضع معايير رقابية واضحة تحدد مستوى الاداء يمكن الاخذ بها والسير على ضوئها للوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة.

٢. تكامل الجهود بين البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي والجهات ذات العلاقة بالنظام المصرفي والعمل بصورة جماعية عن طريق اعادة النظر بالنظام المصرفي العراقي والقوانين التي تنظم عمله وتحديثها .

٣. تقوية اواصر التعاون بين الركائز الرقابية المختلفة بهدف خلق جهاز مصرفي سليم قادر على تعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، ومساعدة الجهات الحكومية التي تنظم عمل القطاع الخاص في تنفيذ عملية تقييم لادائها وفق المؤشرات التي حددها الديوان لهذه الجهات كل حسب نطاق عمله .

**المصادر**

**اولا – القوانيين والتعليمات**

١. دليل تقويم اداء البرامج والسياسات ٢٠١٣ / ديوان الرقابة المالية في جمهورية العراق.
٢. دليل رقابة الاداء لدول مجلس التعاون في الخليج العربي ٢٠١٢
٣. معايير المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)– معيار (٣٠٠–٣٠٠٠–٣١٠٠).

**ثانياُ– الكتب العربية :**

١. القيسي ، خالد ياسين " دليل رقابة الاداء " الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، صنعاء ،٢٠٠٥.
٢. الغبان ، ثائر صبري " المحاسبة في المنشأت المالية في ظل النظام المحاسبي الموحد وشركات التأمين العراقية " مكتب الجزيرة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ .
٣. الطويل ورباح ، عبد الرحمن ، ناجح داود " الاعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها " دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٠ .
٤. الربيعي وراضي " حاكم محسن و حمد عبد المحسن " حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠١١.
٥. الدوري والسامرائي ، زكريا ، يسرا ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان – الاردن ،٢٠١٣.
٦. الدوري ، عمر علي كامل ، " تقييم الاداء المصرفي –الاطار المفاهيمي والتطبيقي" الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم ، ٢٠١٣ .
٧. الحلاق والعجلوني ، سعيد سامي ، محمد محمود " النقود والبنوك المركزية " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان – الاردن ، ٢٠١٠ .
٨. الصيرفي ، محمد عبد الفتاح "ادارة البنوك " ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٦ .
٩. فرج ، كريم حمود " متطلبات اقام اقسام فعالة للرقابة الداخلية في المصارف التجارية " اصدارات رابطة المصارف العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
١٠. كنعان ، علي ، "النقود الصيرفة والسياسة النقدية " الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٢.
١١. عبد النبي ، محمد احمد " الرقابة المصرفية " ، دار زمزم ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٢.
١٢. طه : طارق " ادارة الاعمال منهج حديث معاصر " دار الفكر الجامعي ٢٠٠٧، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية.
١٣. حسن ، صلاح "تحليل وادارة حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية "دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .٢٠١١ .

١٤. يوسف ، حسن ، البنوك المركزية في اقتصاديات الدول ،دار التعليم الجامعي ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤.

**رابعا : الرسائل والاطاريح الجامعية**

١. الحسيناوي ،احمد عبد المهدي " مدى توافر متطلبات الرقابة الاشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل (III) ، شهادة المحاسبة القانونية – المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،٢٠١٢.

٢. مبارك ، احلام موسى ، "بعنوان آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية" رسالة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠٠٥.

٣. الحديثي ، فارس ابراهيم يوسف الحديثي "رقابة الاداء في النشاط الحكومي الخدمي" بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠١٢ .

٤. ذهبية ، بلعيد ، " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل اداء البنوك الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠٠٧ .

**خامسا – الدوريات والنشرات والمجلات العربية:**

١. الرضي ، احمد الطيب "متطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة "ورقة مقدّمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية دمشق – ٢ و٣ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

٢. بوخلخال، يوسف أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجاريةـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ـ مجلة الباحث عدد ١٠/ ٢٠١٢ ، جامعة الأغواط، الجزائر .

٣. دراسة عن "ادارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر واجراءات الرقابة " مجلة الدراسات المالية والمصرفية " تصدر عن الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركزالبحوث المالية والمصرفية ، المجلد الرابع عشر – العدد الاول السنة الرابعة عشر اذار (مارس) ٢٠٠٦ .

٤. دراسة قسم الاحصاءات/ دائرة الشؤون الفنية والدراسات – ديوان الرقابة المالية الاتحادي بعنوان " دراسة وتحليل البيانات المالية للمصارف الاهلية العراقية لعامي (٢٠١٢-٢٠١١) ، مجلة المراقب العام ، تصدر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي، العدد (١) لسنة ٢٠١٤.

٥. مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد ١٥ : ٢٠١٤.

٦. مجلة اتحاد المصارف العربية ،٢٠١٠ .

**FOREIGN REFERNCES**

1. James :Global Banking Regulation & Supervision :What Are The Issues And What Are The Practices,2009. Auburn University and Milken Institute ,Hong Kong University of Science and Technology
2. Wittington ,O.R, Principles of Auditing , Irwin ,2005.
3. Friedman .jack .p. Dictionary of Business Terms, fifth edition 2000.
4. Macdonald , S. Scotch & Koch , Timothy W- 2006- Management of Banking – Thomson South – western ,6th.ed.u.s.a.

5. Capelle ,Gunter -Blanchard , Thierry Chouteau , the contribution of quantitative model of banking supervision in Europe, French Review of Economics , vole 19, N1 , 2004.

**Internet Resources:**

1. Basel committee on Banking supervision international convergence of capital measurement and capital standard www.bis.org. -Implementation guidelines for performance auditing.
2. http://www.intosai.org/uploads/1implgperfaude.pdf-Performanceaudit-wikipedia the free encyclopedia
3. http://en.wikipedia.org/wiki/performance-audit - Performance audit manual
4. http://eca.europa.eu/portal/page/portal/audit/performance/Auditmanual-Control function and performance evaluation.
5. http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/04/blog-post_93322.html-Performance Audit and optimal use of resources, protect the public money